

Distr.: Limited
19 November 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

الجمعية العامة

البند ٣٨ (أ) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا:

التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قطر*: مشروع قرار

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٥٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بشأن إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٧/٥٧ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات^(١) ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢) وقرارها ٢٣٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"؛

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) القرار ١٥١/٤٦، المرفق.

(٢) A/57/304، المرفق.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير الموحد الثاني عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"^(٣)؛

- ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٣)؛
- ٢ - تعيد تأكيد دعمها الكامل لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٢)؛
- ٣ - تقر بالتقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما تحظى به الشراكة الجديدة من دعم على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

أولا - الإجراءات المتخذة من قبل البلدان والمنظمات الأفريقية

- ٤ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في وضع أطر للسياسات العامة القطاعية وتنفيذ برامج محددة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- ٥ - ترحب أيضا بالتزام البلدان الأفريقية بتعزيز تنفيذ الشراكة الجديدة، بطرق من ضمنها وضع أهداف للإنفاق في المجالات القطاعية ذات الأولوية للشراكة الجديدة؛
- ٦ - ترحب كذلك بموافقة لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابعة لرؤساء الدول والحكومات على المشاريع ذات الأولوية المتعلقة بالهياكل الأساسية وبناء القدرات التي ستنفذها الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ٧ - تشجع على مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في برامج الهياكل والمنظمات الإقليمية، فضلا عن البرامج الخاصة بأقل البلدان الأفريقية نموا؛
- ٨ - تعرب عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم المنظورات الجنسانية وتمكين المرأة لدى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وترحب في هذا الصدد بالإعلان المتعلق بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا الذي اعتمده مؤتمر القمة الثالث للاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

(٣) A/59/206.

- ٩ - **ترحب** بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض النظراء، بطرق من ضمنها إنشاء صندوق استئماني لدعم أنشطة الآلية، الذي ستقدم إليه البلدان المشاركة مساهمات مالية، وبإيفاد بعثات للدعم إلى عدة بلدان أفريقية؛
- ١٠ - **تؤكد** أن إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يتوقف أيضا على تهيئة مناخ دولي موات لنمو أفريقيا وتنميتها؛

ثانيا - استجابة المجتمع الدولي

- ١١ - **ترحب** بالجهود التي يبذلها الشركاء الإنمائيون لتعزيز الشراكات مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛
- ١٢ - **ترحب أيضا** بالدعم المالي الذي يقدمه العديد من الشركاء الإنمائيون إلى مختلف برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتلاحظ بارتياح في هذا الصدد أن بعض البلدان المتقدمة النمو رصدت موارد لمرفق إعداد مشاريع الشراكة الجديدة وأتاحت موارد لأنشطة التعزيز المؤسسي في أمانة الشراكة الجديدة وفي بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ١٣ - **تشدد** على ضرورة قيام الشركاء الإنمائيين بمواءمة ما يقدمونه من دعم مالي وفني لأفريقيا بصورة أوثق مع أولويات الشراكة الجديدة؛
- ١٤ - **تحيط علما** بتمديد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وتؤيد الدعوة إلى وضع إطار جديد للقدرة على تحمل الديون يدمج بصورة أوضح أثر خدمة الديون على احتياجات التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ١٥ - **تشدد** على ضرورة اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة التحديين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، بطرق من بينها إلغاء الديون، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن نقل التكنولوجيا؛
- ١٦ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية للبلدان الأفريقية وتحسين فعالية المعونة التي تقدمها؛
- ١٧ - **تكرر التأكيد** على أنه يتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يعمل على زيادة الاتساق بين السياسات المتعلقة بالتجارة والمعونة

والديون إزاء أفريقيا وتخصيص اعتمادات مالية كبيرة للمساعدة في تمويل الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

١٨ - **ترحب** بإنشاء فريق الأمين العام الاستشاري المعني بتقديم الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتتطلع إلى ما سيقدمه من توصيات بشأن الإجراءات التي ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذها من أجل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة؛

١٩ - **تحث** لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة وضع المرأة على وضع مسألة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في صدارة المواضيع ذات الأولوية التي ستنظر فيها في المستقبل؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الستين، تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار، استناداً إلى الملاحظات التي ترد من الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني.